

# أثر القراءة في اختلاف الفقهاء

أ.م.د. مزاحم مهدي إبراهيم  
جامعة تكريت / كلية القانون

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على من بعثه الله رحمة للعالمين النبي الامين ،وعلى اله وصحبه ومن اهتدى بهديه الى يوم الدين .  
وبعد:

لقد بعث الله سبحانه وتعالى نبيه الامين محمد (صلى الله عليه وسلم) بالرسالة الحنيفة السمحاء هدى للناس ورحمة للعالمين.وقد ايده الله سبحانه وتعالى بكتاب من عنده (القران الكريم) معجزة خالدة إلى يوم الدين ليكون دستوراً للمسلمين في حياتهم، وقد أكد الله سبحانه وتعالى على ضرورة الالتزام بكتابه ووصف من ابتعد عنه بالفسق والظلم قال تعالى: (وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ)<sup>(١)</sup> وقال تعالى: (فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ)<sup>(٢)</sup>

والقران الكريم - كما بين العلماء- قد جاء مشتملا على ثلاثة امور عامة هي :

## الدعوة إلى العقيدة

## الدعوة الى مكارم الاخلاق

## احكام العبادات والمعاملات

وقد عمل النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) بالكتاب وبين للناس معانيه والعمل به .وجاء من بعده الصحابة (رضوان الله عليهم) حيث اقتفوا أثره وهكذا التابعون ثم بقية فقهاء المسلمين الذين جاؤوا بعدهم .

لقد كان للصحابة طريقة مثلى في استنباط الأحكام الشرعية ذلك أنهم كانوا إذا عرضت عليهم مسألة فقهية نظروا في كتاب الله فان وجدوا الحكم اخذوا به وان

(١) سورة المائدة الآية ٤٧

(٢) سورة المائدة الآية ٤٥

لم يجدوا الحكم انتقلوا إلى السنة النبوية فان وجدوا الحكم اخذوا به والا انتقلوا الى الاجماع فان لم يجدوا انتقلوا الى بقية المصادر الاخرى. وعليه فمع اتفاق جميع علماء المسلمين على جعل القرآن الكريم المصدر الاول للشرعية الاسلامية الان ان قراءة القرآن الكريم قد كان لها بعض الاثر في اختلاف الفقهاء في استنباط الاحكام الشرعية وقد اشار الى ذلك علماء الفقه والاصول في كتبهم، لذا حاولت ان اجمع الايات القرآنية التي كان اختلاف القراءة فيها احد الاسباب في اختلاف الفقهاء في استنباط الاحكام الشرعية. وبعد جمع الآيات الخاصة بالموضوع ظهر لي أنها كثيرة ونظرا لتحديد البحث بصفحات محددة فقد اقتصرت على بعضها آملا أن انشر جميع ما تم جمعه في كتاب إن شاء الله تعالى. هذا وقد جعلت البحث مقسما على الابواب الفقهية تمشيا مع الفقهاء في كتبهم. لقد كانت طريقي في كتابة هذا البحث اني اصدر المسألة بالاية القرآنية ثم اذكر أقوال علماء القراءة فيها وبعد ذلك اذكر اراء الفقهاء في المسألة الفقهية ودليلهم من القراءة ولم أتطرق إلى أدلة الفقهاء الأخرى من السنة وغيرها غالبا، وذلك لطبيعة البحث.

اسأل الله سبحانه وتعالى أن يكون هذا العمل خالصا لوجهه الكريم وان ينفع الله به المسلمين وينفعني به يوم اللقاء يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم انه سميع مجيب.

## نشأة القراءات القرآنية

مما لا شك فيه ان القرآن الكريم دستور المسلمين يأتمرون او امره وينتهون عن نواهيه، وهو اخر الكتب السماوية التي انزلت على الانبياء الذين بعثهم الله رحمة وهدى للعالمين هذا الكتاب — القرآن الكريم — يتميز عن جميع الكتب السماوية ببقائه كما انزله الله سبحانه وتعالى على نبيه محمد (صلى الله عليه وسلم) من غير تحريف او تبديل او تغيير (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)<sup>(١)</sup> وقد تلقته الأمة الإسلامية بالعناية والقراءة والحفظ حيث اعد الله سبحانه وتعالى الأجر الكبير على تلاوته فقد ورد عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم قوله (اقرأوا القرآن فانه يأتي يوم القيامة شفيعا لأصحابه)<sup>(٢)</sup>.

وقد قرأه المسلمون بعد نزول اول اية انزلت على النبي محمد صلى الله عليه وسلم وكان النبي (صلى الله عليه وسلم) أول ما يفعل انه يبعث الى كتاب الوحي يقرأ عليهم الآيات ليكتبوها.. روى ابن أبي داود عن خارجة بن زيد انه قال (دخل نفر على زيد بن ثابت فقالوا حدثنا بعض حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ماذا أحدثكم؟ كنت جار رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فكان إذا نزل الوحي ارسل الي فكتبت الوحي)<sup>(٣)</sup>. وكان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كثيرا ما يقول ( ادع لي زيدا وليجيء باللوح والدواة)<sup>(٤)</sup>.

ثم بعد ذلك يقرأ على صحابته يدل على ذلك ما رواه ابو عبد الرحمن السلمي قال (حدثني الذين كانوا يقرؤونا عثمان بن عفان وعبدالله بن مسعود وابي بن كعب

(١) سورة الحجر: الآية ٩

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ج ٦/٣٣٠، الترغيب والترهيب ج ١/٥٧٢.

(٣) المصاحف ٣

(٤) صحيح البخاري بشرح فتح الباري ج ٨/٦٣٧.

رضي الله تعالى عنهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرئهم العشر فلا يجاوزونها الى عشر اخرى حتى يتعلموا ما فيها من العمل فتعلمنا القرآن والعمل جميعاً<sup>(١)</sup>.

كما ان قراءة القرآن الكريم كانت من وسائل الدعوة الى الاسلام فكان صلى الله عليه وسلم عندما يلتقي الناس في المواسم يدعوهم الى الاسلام ويقرا عليهم القرآن<sup>(٢)</sup>. وإذا دخل رجل في الاسلام دفعه الى الصحابة وقال لهم (فقهوا أحكام في دينه وقرؤوه وعلموه القرآن)<sup>(٣)</sup>

كما كان صلى الله عليه وسلم يبعث بالصحابة الذين اتقنوا قراءة القرآن الكريم إلى الأمصار ليعلموهم قراءة القرآن الكريم. فقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه أرسل مصعب بن عمير إلى المدينة المنورة بعد بيعة العقبة وامره ان يقرئهم القرآن<sup>(٤)</sup>.

روى البخاري عن البراء بن عازب قال ( أول من قدم علينا مصعب بن عمير وابن ام مكتوم وكانا يقرؤون الناس...) وفي رواية أخرى (..فجعلنا يقرئان الناس)<sup>(٥)</sup>.

(١) السبعة في القراءات ، ابن مجاهد، ج ١/٦٩، البيان في عد أي القرآن ، ابو عمرو عثمان الداني ، ج ١/٢٣، معرفة القراء ١/٥٦. الفتح الرباني بترتيب مسند الامام احمد ج ١٨/٩ وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه ، وقال الساعاتي واقره الذهبي.

(٢) السيرة النبوية لابن هشام ٢/٥٥ ، السيرة النبوية لابن كثير ج ٢/١٨٠.

(٣) كتر العمال، المتقي الهندي ، ج ١٣/٥٦٥، المعجم الكبير، الطبراني، ج ١٧/٥٤، مجمع الزوائد، الهيثمي، ج ٨/ ٢٨٥ وقال رواه الطبراني مرسلًا واسناده جيد، تاريخ الرسل والملوك ج ٢ / ١٦٨ .

(٤) السيرة النبوية لابن هشام ج ٢ / ٥٨ ، السيرة النبوية، ابن كثير ج ٢/١٨٠.

(٥) صحيح البخاري يشرح فتح الباري ج ٧/٣٠٥، المستدرک، الحاكم، ج ٢/٦٨٣، السنن الكبرى، البيهقي، ج ٩/١٧.

كان هذا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم اما في زمن الصحابة (رض) فانهم اقتفوا اثر النبي محمد صلى الله عليه وسلم في تعليم قراءة القران فكانوا يرسلون من الصحابة الى الاقاليم المفتوحة من يعلمهم قراءة القران الكريم. فقد أرسل الخليفة عمر بن الخطاب عبد الله بن مسعود إلى الكوفة وأبا موسى الأشعري إلى البصرة فكانا يعلمان الناس قراءة القران الكريم وكان لهما هناك تلاميذ من علماء التابعين خاصة ابن مسعود في الكوفة وكذلك ارسل الى الشام معاذ بن جبل وعبادة بن الصامت وأبا الدرداء<sup>(١)</sup>.

وقام الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه باستنساخ المصاحف وتوزيعها على الامصار الاسلامية وارسل مع كل مصحف احد الصحابة لكي يقرئهم القران<sup>(٢)</sup> وكانت هذه القراءة تسمى بقراءة العامة او قراءة الجماعة<sup>(٣)</sup>.

والى جانب هذه القراءة كانت هناك قراءات اخرى تنسب الى بعض الصحابة نقلها التابعون عنهم، ومن بين هذه القراءات قراءة ابن مسعود وعلقمة والاسود بن يزيد ومسروق وغيرهم.

لقد أرسى اولئك الصحابة الكرام اسس مدارس القراءة في الامصار الاسلامية . ذلك كان لعلماء القرن الثاني الهجري طريقة في الاقراء وهي المزج بين عناصر القراءات فجاءت قراءاتهم تحمل وجوها من مختلف قراءات الصحابة مما يوافق خط المصحف سميت فيما بعد بمسألة (( الاختيار )) الى ان استقرت في اختيار ابن مجاهد بـ ((القراءات السبع))<sup>(٤)</sup>.

(١) سيرأعلام النبلاء ج٢/٢٩٤، ج٤/١٦، ٣٨.

(٢) معرفة القراءة/١، ٢٩، ٦٨، ٧٠.

(٣) البرهان/١، ٢٣٧.

(٤) محاضرات في علوم القران ١٥٠.

قال علم الدين السخاوي ( فكان ابو بكر رحمه الله اول من اقتصر على هؤلاء السبعة وصنف كتابه في قراءتهم واتبعه الناس على ذلك ولم يسبقه احد الى تصنيف قراءة هؤلاء السبعة)<sup>(١)</sup>

وكذلك الفت كتب كثيرة في وصف قراءات الائمة العشرة ،السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد في كتابه والثلاثة الذين الحقوا بهم من بعده لعل من أشهرها التيسير في القراءات السبع للداني و(( النشر في القراءات العشر)) لابن الجزري .

ثم ان علماء القراءات قد حددوا أركاناً للقراءة الصحيحة لا تقوم إلا بها وهي :

١. ان توافق خط المصحف .

٢. ان تكون مروية عن الصحابة .

٣. ان يكون للقراءة وجه في العربية

اما القراءة التي تخالف واحدا من هذه الاركان فأسموها القراءة الشاذة وقد منعوا قراءتها في المصحف وأجازوها في غير ذلك<sup>(٢)</sup> .

ومع تعدد هذه القراءات فان الاختلاف في القراءة لم يكن بحال من الاحوال اختلاف تناقض او تضاد لان ذلك محال أن يكون في كلام الله لقوله تعالى (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا)<sup>(٣)</sup>

(١) محاضرات في علوم القرآن ١٥١ نقلا عن جمال القراء ورقة ١٥١ .

(٢) النشر في القراءات العشر ج ١/٩. الاتقان في علوم القرآن ج ١/١٩٤ .

(٣) سورة النساء آية (٨٢) .

- قال صاحب النشر في هذا الاختلاف) انه اختلاف تنوع وتعاير لا اختلاف تضاد وتناقض<sup>(١)</sup> وقد ذكر وجوها عدة لهذا الاختلاف وهي :
١. منها ما يكون لبيان حكم مجمع عليه كقراءة ابن ابي وقاص (( اخ او اختان من ام)).
  ٢. منها ما يكون مرجحا لحكم اختلف فيه كقراءة ( او تحرير رقبة مؤمنة ) في كفارة اليمين .
  ٣. منها ما يكون للجمع بين حكمين مختلفين كقراءة يطهرن بالتشديد والتخفيف.
  ٤. منها ما يكون لاجل اختلاف حكمين شرعيين كقراءة (وارجلكم) بالخفض والنصب .
  ٥. منها ما يكون ايضاح حكم .. الظاهر خلافه كقراءة (فامضوا الى ذكر الله) قراءة فاسعوا.
  ٦. منها ما يكون حجة لاهل الحق ( وملكا كبيرا) بكسر اللام.
  ٧. منها ما يكون حجه بترجيح لقول بين العلماء كقراءة (لمستم النساء).
- واخيرا وليس اخرا فان القراءة سنة متبعة وهذا ما روي عن بعض الصحابة والتابعين فقد روي ان عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت وعروه بن الزبير وعمر بن عبد العزيز والشعبي قالوا ( القراءة سنة يأخذها الاخر عن الاول فاقروا كما علمتموه)<sup>(٢)</sup>.

(١) ابن الجزري ج ١/ ١٧ .

(٢) المصدر السابق.



## المطلب الأول: نواقض الوضوء

المسألة الأولى: متى تجب الطهارة للصلاة

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ  
وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ<sup>(١)</sup>

اختلف علماء القراءة في قراءة هذه الآية على قولين:

القول الأول: - وردت قراءة شاذة عن ابن عباس انه قرا (... اذا قمتم الى الصلاة وانتم محدثون فاغسلوا وجوهكم..)<sup>(٢)</sup>

القول الثاني: قراءة الجمهور ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>

ولذلك اختلف الفقهاء في أن الطهارة متى تجب على قولين:

القول الأول: لا يجب الوضوء للصلاة الا إذا كان مرید الصلاة محدثا بواحد من نواقض

الوضوء وهو مروى عن الثوري واليه ذهب أبو حنيفة ومالك والشافعي واحمد وزيد بن علي والمؤيد بالله و الإمام يحيى<sup>(٤)</sup>.

قال النووي (وعلى هذا اجمع اهل الفتوى)<sup>(٥)</sup>

<sup>(١)</sup> سورة المائدة الآية ٦

<sup>(٢)</sup> تفسير القرطبي ج٦/٨٢، تفسير الرازي ج١/١٥٤، البحر المحيط ج٣/٤٣٤، الاختيار ج١/٧ .

<sup>(٣)</sup> سورة المائدة الآية ٦

<sup>(٤)</sup> شرح صحيح مسلم ج٣/٩٨، شرح معاني الآثار ج١/٤١، المسبوط ج١/٥، المجموع ج١/٢٦، مواهب الجليل ج١/٢٩٠، الروض النضير ج١/١٤٦-١٤٧، تفسير الطبري ج٦/١٣٣، تفسير القرطبي ج٦/٧٢، تفسير ابن كثير ج٢/٢٢٢.

<sup>(٥)</sup> شرح مسلم ج٣/٩٨

وقال ابن رشد القرطبي (أما وجوبه عند دخول وقت الصلاة على المحدث فلا خلاف فيه)<sup>(١)</sup>.

**القول الثاني:** وجوب الوضوء على كل من يريد الصلاة سواء كان محدثاً أم لا .  
واليه ذهب عمر بن عبيد والمرتضى وأبو طالب من الزيدية وداود الظاهري<sup>(٢)</sup>.  
قال الألويسي والجماع على خلاف ذلك<sup>(٣)</sup>.

وقال النووي بعد أن ذكر القولين (يجب بالأميرين وهو الراجح عند أصحابنا)<sup>(٤)</sup>.

#### الأدلة:

استدل أصحاب القول الأول بقراءة الجمهور: (ذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا)<sup>(٥)</sup> ومعنى الآية (إذا كنتم محدثين). ووجه الدلالة: قالوا إن في الآية (حال) محذوفة وهذه الحال إما مفردة تقديرها (إذا قمتم إلى الصلاة محدثين) وإما جملة تقديرها (إذا قمتم إلى الصلاة وأنتم محدثون) أو (أنتم على غير وضوء) أو (قد أحدثتم)<sup>(٦)</sup>.

(١) بداية المجتهد ١٢.

(٢) المصدر السابق، البحر المحيط ج ٣ / ٤٣٤، الروض النضير ج ١ / ١٤٦، تفسير الطبري ج ٦ / ١٣٧، روح المعاني ج ٦ / ٣٣٦، تفسير القرطبي ج ٦ / ٧١.

(٣) روح المعاني ج ٦ / ٣٤٠.

(٤) شرح مسلم ج ٣ / ٩٨.

(٥) سورة المائدة آية (٦).

(٦) فتح الباري ١ / ٢٨٠، شرح صحيح مسلم ج ٣ / ٩٨، الروض النضير ج ١ / ١٤٦، روح المعاني ج ٦ / ٣٤٠، تفسير القرطبي ج ٦ / ٧٤.

ومما يؤيد هذا القول ورود قراءة شاذة وهي (..إذا قمتم إلى الصلاة وانتم محدثون) والقراءة الشاذة وان كانت لا ترقى إلى رتبة المتواترة في الاحتجاج بها الا انه يمكن الاستئناس بها في تقدير ذلك الحال<sup>(١)</sup>.

واستدل أصحاب القول الثاني بقراءة الجمهور: (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ)<sup>(٢)</sup> إي إذا اردتم القيام اليها كقوله تعالى (فإذا قرء القرآن فاستمعوا له) إي إذا اردت قراءته فاكتفى بالمسبب الذي هو القراءة من السبب الذي هو الإرادة<sup>(٣)</sup>

وجه الدلالة: ان الاية عامة والأمر يعمل به على عمومه من غير تقدير حذف إلا انه في حق المحدث على الايجاب وفي حق غيره على النذب<sup>(٤)</sup>.

قال الالوسي (فان ظاهرها يوجب الوضوء على كل قائم إلى الصلاة وان لم يكن محدثاً)<sup>(٥)</sup>

الترجيح: من خلال ما تقدم من الادلة التي ذكرتها ارى ان الراجح هو القول الاول وذلك لقوة ادلته.

(١) الاختيار ٧/١ ، تفسير آيات الاحكام للسليس ٣٥٥.

(٢) سورة المائدة آية (٦) .

(٣) مختصر شواذ القرآن ٣٥، الخصائص ج ٣/١٢٣، تفسير الرازي ج ١١/١٢٧، تفسير آيات الاحكام

٣٥٤.

(٤) تفسير ابن كثير ج ٢/٢٢ ، فتح الباري ج ١/٢٨٠ .

(٥) روح المعاني ٦/٣٣٩.

ويعضدها ما ورد من احاديث منها:

١- ما روي عن عمر بن عامر الانصاري قال :سمعت انس بن مالك يقول: كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضا عند كل صلاة قلت كيف كنتم تصنعون؟ قال : يجزيء احدنا الوضوء ما لم يحدث حدثاً<sup>(١)</sup>.

٢- ما روي عن سليمان بن بريدة عن ابيه قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضا لكل صلاة فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات كلها بوضوء واحد ومسح على خفيه فقال عمر: انك فعلت شيئاً لم تكن فعلته؟ قال : عمدا فعلته<sup>(٢)</sup>.

قال الترمذي: والعمل على هذا عند اهل العلم انه يصلي الصلوات بوضوء واحد ما لم يحدث<sup>(٣)</sup>.

وكذلك قول النووي(وعلى هذا اجمع اهل الفتوى)<sup>(٤)</sup>

المسألة الثانية: طهارة الرجلين في الوضوء

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ  
وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ<sup>(٥)</sup>

اختلف علماء القراءة في قراءة أرجلكم على ثلاثة أقوال:

القول الأول: بالجر (أرجلكم) وهي مروية عن عكرمة وقتادة وانس ورواية عن ابن عباس وبها قرأ ابن كثير وابو عمرو وحمزة وعاصم في رواية أبي بكر وهي

(١) صحيح البخاري بشرح فتح الباري ج ١ / ٣٧٧، جامع الترمذي ١٧ وقال حسن صحيح.

(٢) جامع الترمذي ١٧، سنن النسائي ج ١ / ٩٢.

(٣) جامع الترمذي ١٧.

(٤) شرح مسلم للنووي ج ٣ / ٩٨.

(٥) سورة المائدة آية (٦).

قراءة مشهورة ورجح الطبري هذه القراءة<sup>(١)</sup>.

**القول الثاني:**النصب (أرجلكم) وهي مروية عن علي وابن مسعود وإبراهيم والضحاك ونافع وعروة ومقاتل بن حيان وابن عباس في رواية وبها قرأ نافع والاعشى وابن عامر والكسائي ويعقوب وعاصم في رواية حفص وهي قراءة متواترة<sup>(٢)</sup>.

**القول الثالث:**الضم (أرجلكم) وهي مروية عن الحسن والوليد بن مسلم الاعمش<sup>(٣)</sup>. وهي

قراءة شاذة كما ذكر الالوسي وغيره<sup>(٤)</sup>.

لقد كان لاختلاف علماء القراءة بعض الأثر في اختلاف الفقهاء في طهارة الرجلين في الوضوء على أربعة أقوال:

**القول الأول:** وجوب غسل الرجلين وهو قول جمهور الفقهاء والمفسرين واليه

(١) النشر في القراءات العشر ج٢/٢٥٤، الحجة للقراء السبعة ج٢/١١٢، معجم القراءات القرآنية ج٢/٢٣١، التيسير في القراءات السبع ٩٨، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ١٠٩، التذكرة في القراءات ٢٤٤. تفسير الرازي ج ١١/١٢٧، تفسير الطبري ج٦/١٥٧. الميسر في القراءات الاربع عشرة ١٠٨، روح المعاني ج٦/٣٤٦، احكام القرآن للحصاص ج٢/٤٣٣.

(٢) التيسير في القراءات السبع ٩٨، البدور الزاهرة ١٠٩، التذكرة في القراءات ٢٤٤، الحجة للقراء السبعة ج٢/١٣٢، المستنير في القراءات العشر ج٢/١١٦، الميسر في القراءات الاربع عشرة ١٠٨، أحكام القرآن للحصاص ج٢/٤٣٣، الكشاف ج١/٥٨٩، تفسير الطبري ج٦/١٥٢، تفسير الرازي ج١١/١٢٧، تهذيب الاحكام للطوسي ج١/٧١.

(٣) المحتسب ج١/٢٠٨، معجم الدراسات القرآنية ج٥/١٤١، معجم القراءات القرآنية ج٢/٢٣٤، الكشاف ج١/٥٩٨.

(٤) الحجة للقراء السبعة ج٢/١١٢، الميسر في القراءات الاربع عشرة ١٠٨، روح المعاني ج٦/٣٤٦، احكام القرآن لابن العربي ج٢/٧٠.

ذهب الفقهاء الأربعة<sup>(١)</sup>.

قال النووي (اجمع المسلمون على وجوب غسل الرجلين و لم يخالف في ذلك من يعتد به)<sup>(٢)</sup>.

وقال الجصاص (ولا خلاف بين فقهاء الأمصار في أن المراد الغسل)<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن حجر (انه لم يثبت عن احد من الصحابة خلاف ذلك الا عن علي وابن عباس وانس وقد ثبت الرجوع منهم عن ذلك)<sup>(٤)</sup>.

**القول الثاني:** وجوب مسح الرجلين وهو مروى عن علي وابن عباس وانس والحسن وعكرمة والشعبي وأبي جعفر على بن محمد الباقر واليه ذهب الإمامية والظاهرية<sup>(٥)</sup>.

**القول الثالث:** التخيير بين الغسل والمسح وبه قال الحسن البصري واليه ذهب ابن جرير الطبري والجبائي وابن جريج<sup>(٦)</sup>.

**القول الرابع:** الجمع بينهما (الغسل والمسح) وهو قول الناصر من أئمة الزيدية

(١) بدائع الصنائع ج ١/١٠٩، المغني ج ١/٩٠، مغني المحتاج ج ١/١١٠، المجموع ج ١/٢٣١، المبسوط للسرخسي ج ١/٨، بداية المجتهد ١٧. تفسير الرازي ج ١١/١٢٧، روح المعاني ج ٦/٣٤٦.

(٢) المجموع ١/٢٣١.

(٣) أحكام القرآن ج ٢/٣٤٥.

(٤) فتح الباري ج ١/٣٢٠، السيل الجرار ج ١/٢٣٥.

(٥) المختصر النافع ٣١، شرائع الاسلام ج ١/١٧، تهذيب الاحكام للطوسي ج ١/٥٨، ٧١، الروض النضير ج ١/١٣٩، المحلى ج ٢/٥٦، المغني ج ١/٩٠، تفسير القرطبي ج ٦/٨٣، تفسير الرازي ج ١/١٢٧، البحر الزخار ج ٢/١٠٦، بداية المجتهد ١٧.

(٦) بدائع الصنائع ج ١/١١٢، المجموع ج ١/٢٣١، المغني ج ١/٩١، الروض النضير ج ١/١٣٩، تفسير الطبري ج ٦/١٣٨، المحتسب ج ١/٢٠٨، تفسير القرطبي ج ٦/٨٣، روح المعاني ج ٦/٣٤٦، البحر الزخار ج ٢/١٠٦، شرح صحيح مسلم ج ٣/١٢٢.

وبعض أهل الظاهر<sup>(١)</sup>.

### الأدلة:

استدل أصحاب القول الأول بعدة أدلة منها :

القراءة المتواترة (أرجلكم) بالفتح، وهذا يعني أن الآية عطفت الأرجل على الوجوه فتشترك معها في الحكم، وحكم الوجوه في الآية هو الغسل فوجب غسل الرجلين. وكذلك رواية الرفع توجب الغسل قال ابن جني: ينبغي أن يكون رفعه بالابتداء والخير محذوف دل عليه ما تقدم من قوله تعالى (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) أي وأرجلكم واجب غسلها أو مفروض غسلها أو مغسولة كغيرها<sup>(٢)</sup>.

واستدل أصحاب القول الثاني بعدة أدلة منها :

القراءة المشهورة (وأرجلكم) بالجر، وهي تقتضي كون الأرجل معطوفة على الرؤوس، فكما وجب المسح على الرأس فكذلك في الأرجل<sup>(٣)</sup> كما لا ينكر ان تعطف الأرجل على موضع الرؤوس لا لفظها فتنصب وان كان الفرض فيها المسح كما كان في الرؤوس كذلك العطف على الموضع جائز مشهور في لغة العرب<sup>(٤)</sup>.

(١) الروض النضير ج ١/١٣٩، تفسير الرازي ج ١١/١٢٧، مغني المحتاج ج ١/١١٠، المجموع ج ١/٢٣١، روح المعاني ج ٦/٣٤٦، تفسير القرطبي ج ٦/٨٣، البحر الزخار ج ٢/١٠٦، بداية المجتهد ١٧، شرح مسلم ج ٣/١٢٢.

(٢) المحتسب ج ١/٢٠٨، مفتاح الوصول ٥٤، بدائع الصنائع ج ١/١١٣.

(٣) تفسير الرازي ج ١١/١٢٧، بدائع الصنائع ج ١/١١٢، روح المعاني ج ٦/٣٤٦، تهذيب الاحكام ج ١/٧١.

(٤) تهذيب الاحكام ج ١/٧١.

واستدل أصحاب القول الثالث: لتعارض الدليلين<sup>(١)</sup> وحمل كل قراءة على ظاهرها وليس حمل احداها على ظاهرها اولى من الثانية<sup>(٢)</sup> كما ان القراءتين قد ثبت كون كل منهما قرآنا وقد تعذر الجمع بين موجبيهما وهو وجوب المسح والغسل اذ لا قائل به من السلف فيخير المكلف ان شاء عمل بقراءة النصب فغسل ، وان شاء بقراءة الخفض فمسح، وايهما فعل يكون اتيانا بالمفروض<sup>(٣)</sup>.

واستدل أصحاب القول الرابع: إن القراءتين في آية واحدة بمثلة آيتين فيجب العمل بهما جميعا ما امكن وامكن هنا لعدم التنافي إذ لا تنافي بين الغسل والمسح في محل واحد فيجب الجمع بينهما<sup>(٤)</sup>.

وكذلك فان المسح ورد في الكتاب والغسل بالسنة<sup>(٥)</sup>

#### الترجيح:

ومن خلال الأدلة التي ذكرتها يترجح عندي القول الاول وذلك لقوة ادلتهم ويضاف اليها:

ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه رأى قوما يتوضون واعقابهم تلوح فنادى باعلى صوته ويل للاعقاب من النار اسبغوا الوضوء<sup>(٦)</sup>.

قال ابن عطية (وذهب قوم ممن يقرأ بالكسر الى ان المسح في الرجلين هو الغسل)<sup>(٧)</sup>.

(١) البحر الزخار ج ٢/١٠٦.

(٢) بداية المجتهد ١٨.

(٣) بدائع الصنائع ج ١/١١٢ — ١١٣.

(٤) بدائع الصنائع ج ١/١٣٧.

(٥) البحر الزخار ج ٢/١٠٦.

(٦) صحيح البخاري بشرح فتح الباري ج ١/٣١٩ صحيح مسلم بشرح النووي ج ١/١٢٢.

(٧) تفسير القرطبي ج ٦/٨٣ نقلا عن تفسير ابن عطية ولم اعثر عليه في التفسير



قال القرطبي (وهو الصحيح) فان لفظ المسح مشترك يطلق بمعنى المسح ويطلق بمعنى الغسل. قال المهروي: اخبرنا الازهري اخبرنا ابو بكر محمد بن عثمان بن سعيد الداري في كلام العرب يكون غسلا ويكون مسحاً ومنه يقال للرجل اذا توضأ فغسل اعضاءه قد تمسح ، ويقال مسح الله ما بك اذا غسلت وطهرت من الذنوب ، فاذا ثبت بالنقل عن العرب ان المسح يكون بمعنى الغسل فترجح قول من قال ان المراد بقراءة الخفض الغسل<sup>(١)</sup>.

كما ثبت ان النبي محمد صلى الله عليه وسلم كان يغسل رجليه في الوضوء ، قال القرطبي (ونقل الجمهور كافة عن كافة عن نبيهم صلى الله عليه وسلم انه كان يغسل رجليه في وضوءه مرة واثنين وثلاثا حتى ينقيهما)<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن حجر (وقد تواترت الاخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم انه غسل رجليه وهو المبين لامر الله تعالى)<sup>(٣)</sup>.

وقال الكاساني: وقد ثبت بالتواتر ان النبي غسل رجليه في الوضوء<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن العربي: اتفقت العلماء على وجوب غسلهما<sup>(٥)</sup>.

(١) تفسير القرطبي ج ٢/٦٢.

(٢) المصدر السابق

(٣) فتح الباري ج ١/٣٢٠.

(٤) بدائع الصنائع ج ١/١٢١.

(٥) تفسير ايات الاحكام ج ٢/٥٧٧ — ٥٧٨، تفسير القرطبي ج ٦/٦٢.

## المسألة الثالثة: نواقص الوضوء

(وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا) (١)

اختلف علماء القراءة في قراءة (لامستم) على قولين:

**القول الأول:** قال تعالى: (لامستم) وهي قراءة ابن مسعود وبها قرأ حمزة والكسائي وخلف والأعمش والمفضل عن عاصم والوليد بن عقبة عن ابن عامر وهي قراءة متواترة (٢).

**القول الثاني:** (لمسم) وهي قراءة أهل الحجاز، ابن كثير ونافع وابن عامر ووافقهم في ذلك عاصم من الكوفيين وأبو عمرو بن العلاء من البصريين (٣).

لقد كان لاختلاف علماء القراءة احد الأسباب في اختلاف الفقهاء في إيجاب الوضوء من مس المرأة فقد اختلفوا إلى ثلاثة أقوال:

**القول الأول:** مس المرأة لا ينقض الوضوء . روي ذلك عن علي وابن عباس والحسن ومسروق والشعبي وعطاء وطاوس ورواية عن الثوري والاوزاعي واليه

(١) سورة النساء الآية ٤٣

(٢) القراءات السبع ج ٢/٢٥٠، البدور الزاهرة ١٠٩، ١٣٧، التيسير في القراءات السبع ٩٦، معجم القراءات القرآنية ج ٢/٨٠، ٢٣٥، الحجة للقراء السبعة ج ٢/٨٤، الميسر في القراءات ١٠٨.

(٣) القراءات السبع ج ٢/٢٥٠، معجم الدراسات القرآنية ج ٥/١٤١، معجم القراءات القرآنية ج ٢/٨٠، ٢٣٥، الميسر في القراءات العشر ١٠٨، البدور الزاهرة ١٠٩، المستنير ج ٢/١٠٥، الحجة للقراء السبعة ج ٢/٨٤، الميسر في القراءات ١٠٨.

ذهب ابو حنيفة وابو يوسف وزفر ورواية عن احمد والامامية<sup>(١)</sup>.

**القول الثاني:** مس المرأة ينقض الوضوء . وهو مروى عن عمر وابن مسعود وابن عمر ومكحول والنخعي والزهري ورواية عن الشعبي وعطاء والاوزاعي وربيعة واليه ذهب الشافعي ورواية عن احمد<sup>(٢)</sup>.

**القول الثالث:** اذا كان مس المرأة بشهوة ينقض الوضوء والا فلا. روي ذلك عن علقمة وابي عبيدة والحكم وحماد واسحق ورواية عن الشعبي والنخعي وربيعة والثوري واليه ذهب مالك ورواية عن احمد<sup>(٣)</sup>.

**الادلة:** احتج الحنفية بان المراد بالمس في الآية هو الجماع، واستدلوا على ذلك بما روي عن ابن عباس انه قال(ان المراد بالمس الجماع الا ان الله حيي يكتني بالحسن عن القبيح كما كنى بالمس عن الجماع)<sup>(٤)</sup>

وكذلك ما روي عن عائشة انها قالت( فقدت رسول الله ليلة من الفرائش فالتمسته فوقعت يدي على باطن قدميه وهو في المسجد وهما منصوبتان وهو يقول: اللهم اني اعوذ برضاك من سخطك ،وبمعافاتك من عقوبتك، واعوذ بك منك لا احصي عليك انت كما اثبتت على نفسك)<sup>(٥)</sup>.

(١) المغني ج١/١٢٤، بدائع الصنائع ج ١/٢٤٤، المبسوط ج١/٦٨، بداية المجتهد ٣٥ تفسير القرطبي ج٥/١٩٦، شرائع الاسلام ج ١/١٤. تفسير الطبري ج٥/١٢٢، احكام القرآن لابن العربي ج١/٤٦٢.

٥: المغني ج ١/١٢٤، المجموع ج٢/٢٦، المدونة ج١/١٣، تفسير الطبري ج ٥/١٢٥، الفروع ج١/٢٣٠، أ، حكام القرآن ج١/٤٦٢، مغني المحتاج ج١/٧٦، مواهب الجليل ج ١/٢٩٦، نيل الاوطار ج١/٢٧٨، بداية المجتهد ٣٥

(٢) المصادر السابقة، الاشراف للبغدادى ج١/٢٣.

(٣) المصادر السابقة، الاشراف للبغدادى ج١/٢٣.

(٤) المبسوط ج١/٦٨، تفسير القرطبي ج٢/٦، تفسير الطبري ج٥/١٢٤

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ج٤/٤٢٦.

واحتج الامام الشافعي بالقراءة الثانية (لامستم). وجه الدلالة من الاية ان اللمس هو الجس باليد ولا فرق ان يكون اللمس بشهوة او اكراه او نسيان<sup>(١)</sup>. وكذلك فان اللمس يطلق حقيقة على اللمس باليد ويطلق مجازا على الجماع وانه إذا تردد اللفظ بين الحقيقة والمجاز فالاولى أن يحمل على الحقيقة حتى يدل الدليل على المجاز<sup>(٢)</sup>.

واحتج الامام مالك ومن معه بمعارضة الاحاديث النبوية لعموم قوله تعالى (او لامستم النساء)<sup>(٣)</sup>. ومن هذه الاحاديث:

١- مارواه ابراهيم التيمي عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم (قبلها ولم يتوضا)<sup>(٤)</sup>.

٢- ماروي عن حبيب بن ابي ثابت عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل بعض نسائه ثم خرج الى الصلاة ولم يتوضا، قال قلت من هي الا انت قال فضحكت<sup>(٥)</sup>.

(١) معني المحتاج ١/٧٦، المجموع ٢/٢٧، ٢٩.

(٢) بداية المجتهد ٣٦.

(٣) سورة المائدة اية (٦).

(٤) مسند الامام احمد ج ١٨/٤٧ وقال اسناده صحيح، سنن ابي داود ج ١/٩٣ وقال مرسل ابراهيم التيمي لم يسمع من عائشة شيئا، سنن النسائي ج ١/١١٢ وقال: ليس في هذا الباب حديثنا احسن من هذا الحديث وان كان مرسلا، جامع الترمذي ٢٤ وقال: وهذا لا يصح ايضا ولا نعرف لابراهيم التيمي سمعا من عائشة.

(٥) مسند الامام احمد ج ١٨/٤٧ وفي الهامش اسناده صحيح، سنن ابي داود ج ١/٩٤. وقال: ما حدثنا حدثنا حبيب الا عن عروة المزني يعني لم يحدث عن عروة بن الزبير بشيء، وقال الترمذي ٢٣: انما ترك اصحابنا حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا لانه لم يصح عندهم لحال الاسناد، وقال سمعت ابا بكر العطار البصري يذكر عن علي بن المديني قال ضعف يحيى بن سعيد القطان هذا

## الترجيح:

وبعد ذكر الأدلة فإن الذي أراه راجحاً هو ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني لقوة أدلتهم.

## المطلب الثاني: الحيض

مسألة: وطء الحائض بعد انقطاع الدم وقبل الاغتسال: (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزَلُوا النَّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ) (١)

اختلف علماء القراءة في قراءة (يطهرن) على أقوال:

القول الأول: (يطهرن) بالتخفيف وهي مروية عن نافع وأبي عمرو وابن كثير وابن عامر ويعقوب الحضرمي وعاصم في رواية حفص ورجح أبو علي الفارسي هذه القراءة (٢). القول الثاني: (يطهرن) بتشديد الطاء والهاء والفتح وبها قرء حمزة

الحديث جدا وقال هو شبه لاشيء، وقال يحيى بن سعيد القطان احك عني ان هذين يعني حديث الاعمش هذا... قال احك عني انهما شبه لاشيء.

وقال الزيلعي في نصب الراية (وقد مال أبو عمر بن عبد البر إلى تصحيح هذا الحديث فقال: صححه الكوفيون وثبتوه لرواية الثقة من أئمة الحديث له) ج ١/١١٧، وضعف البيهقي الحديث وقال: يرجع إلى عروة المزني وهو مجهول ج ١/١٤٥ وذكره الدارقطني ج ١/١٤٤ — ١٤٥ وقال: اسناده صحيح.

(١) سورة البقرة الآية ٢٢٢.

(٢) التيسير في القراءات السبع ٨٠، النشر في القراءات العشر ج ٢/٢٢٧، البدر الزاهرة ٦٠، المبسوط في القراءات ١٤٦، معجم القراءات القرآنية ج ١/٣٠٨، الحجة للقراء السبعة ج ١/٤٣٨.

والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر والمفضل عنه وخلف والجحدري وابن  
 محيصة والأعمش ورجح الطبري هذه القراءة<sup>(١)</sup>.  
**القول الثالث:** (يتطهرن) وبها قرأ ابن مسعود وأبي بن كعب<sup>(٢)</sup>.  
 لا خلاف بين العلماء على تحريم وطء الحائض.  
 قال النووي (اجمع المسلمون على تحريم وطء الحائض)<sup>(٣)</sup>.  
 وقال الشوكاني: (اجماع المسلمين على تحريم الوطء ومستحله كافر)<sup>(٤)</sup>  
 قال ابن قدامة (وهو قول اكثر اهل العلم)<sup>(٥)</sup>. وقال احمد بن محمد المروزي: لا  
 اعلم في هذا خلافا<sup>(٦)</sup>.  
 وقال ابن المنذر (هذا كالاجماع منهم)<sup>(٧)</sup>.  
 ونسبه ابن تيمية الى جمهور العلماء<sup>(٨)</sup>.  
 إلا أنهم اختلفوا فيما إذا انقطع دم الحيض أيجوز وطؤها قبل الاغتسال؟ لقد كان  
 لاختلاف القراءة بعض الاثر في ذلك:

(١) التذكرة في القراءات ٢٠٤، معجم القراءات القرآنية ج ١/٣٠٨، الحجة للقراء السبعة ج ١/٤٣٨،

تفسير الرازي ج ٦/٦٣، تفسير الطبري ج ٢/٤٦٢، روح المعاني ج ٢/٧١١.

(٢) معجم القراءات القرآنية ج ١/٣٠٨، البحر المحيط ج ٢/١٦٨، الكشاف ج ١/٣٤، تفسير القرطبي

ج ٣/٧٨.

(٣) المجموع ج ٢/٢٦٩.

(٤) نيل الاوطار ج ١/٣٨٩.

(٥) المغني ج ١/٢٠٥.

(٦) المصدر السابق.

(٧) المصدر السابق، المجموع ج ٢/٢٦٩.

(٨) فتاوى ابن تيمية ج ٢١/٦٢٥.

**القول الاول:** لا يجوز وطء الحائض حتى تغتسل وهو مروى عن ابن عباس ومجاهد وعكرمة والحسن ومقاتل بن حبان والليث بن سعد ، واليه ذهب مالك والشافعي واحمد<sup>(١)</sup>.

**القول الثاني:** يجوز وطء الحائض قبل الاغتسال اذا انقطع الدم لتمام المدة القصوى المقررة وهي عندهم عشرة ايام او عندما تطهر ويمضي عليها وقت صلاة واليه ذهب الحنفية، وعند الامامية يجوز مع الكراهة<sup>(٢)</sup>.

#### الادلة:

استدل اصحاب القول الاول بالقراءة المتواترة (بتشديد الطاء) وكذلك بقراءة التخفيف، وقالوا اما قراءة التشديد فصريحة فيما ذكر ، واما قراءة التخفيف فان كان المراد به ايضا الاغتسال كما قال ابن عباس وجماعة فواضح ، وان كان المراد به انقطاع الحيض فقد ذكر بعده شرطا اخر وهو قوله تعالى (فاذا تطهرن) فلا بد منهما معا، وكذلك فان القراءة المتواترة حجة بالاجماع فاذا حصلت قراءتان متواترتان وامكن الجمع بينهما وجب الجمع<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن قدامة: فشرط لا باحة الوطء شرطان : انقطاع الدم واغتسال فلا يباح الا بهما<sup>(٤)</sup>

(١) فتاوى ابن تيمية ج ٢١/٦٢٥، المغني ج ١/٢٠٥، تفسير ابن كثير ج ٢/٢٢٦، مغني المحتاج ج ١/٢٢٨، الاشراف للبغدادى ج ١/٥٥، بداية المجتهد ٥٢، روح المعاني ج ٢/٧١١، المبسوط ج ١/١٦.

(٢) المبسوط ج ٣/٢٠٨، المغني ج ١/٢٠٥، شرائع الإسلام ج ١/٢٥، روح المعاني ج ٢/٧١١.

(٣) مغني المحتاج ج ١/٢٣٠، تفسير القرطبي ج ٣/٨٨، تفسير الرازي ج ٦/٦٣، تفسير ابن كثير ج ٢/٢٢٦، النشر في القراءات العشر ج ٢/٢٢٧.

(٤) المغني ج ١/٢٠٥.

واستدل اصحاب القول الثاني بالجمع بين القراءتين فقراءة التشديد تقتضي حرمة الوطاء إلى غاية الاغتسال، وقراءة التخفيف تقتضي حرمة الوطاء إلى غاية الطهر وهو انقطاع الدم فحملنا قراءة التشديد على ما إذا كان الانقطاع لاقل من عشرة أيام وقراءة التخفيف ما إذا كان الانقطاع لعشرة أيام دفعا للتعارض بين القراءتين<sup>(١)</sup>.

ويرد علي ما قالوه من ان الجمع بين القراءتين يقتضي اباحة الوطاء عند انقطاع الدم للاكثر ، فان ما ذكرناه يقتضي الحظر ، واذا تعارض باعث الحظر و باعث الاباحة غلب باعث الحظر كما قال عثمان وعلي في الجمع بين الاختين بملك اليمين : احلتها اية وحرمتها اية والتحریم اولی<sup>(٢)</sup>.

الترجيح: مما تقدم يترجح لي القول الاول وذلك لقوة ادلتهم وللحديث عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم انه قال (اصنعوا كل شيء الا النكاح)<sup>(٣)</sup>. ولما ذكره العلماء في ذلك .

### المطلب الثالث: الصلاة

مسألة: الصلاة الوسطى

(حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ)<sup>(٤)</sup>

اختلف علماء القراءة في قراءة هذه الاية على عدة اقوال اهمها هي:

(١) البناية للعين ج ١/٦٥٣، تفسير القرطبي ج ٣/٧٩.

(٢) احكام القرآن لابن العربي ج ١/٢٣٣.

(٣) صحيح مسلم يشرح النووي ج ٣/٢٠٣، صحيح ابن حبان ج ٦/٢٢٢، مسند احمد ج ٤٥٠/١٤

رقم الحديث ١١٩٠٤، تلخيص الحبير ج ١/٢٨٨، مسند ابي يعلى ج ٨/٥٢.

(٤) سورة البقرة الاية ٢٣٨



**القول الاول:** (حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى و صلاة العصر)<sup>(١)</sup>. وهي مروية عن ابي بن كعب ورواية عن عائشة وابن عباس وام سلمة وحفصة وعبيد بن عمير<sup>(٢)</sup>.

**القول الثاني:** (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ)<sup>(٣)</sup>

لقد كان لاختلاف علماء القراءة احد الاسباب في اختلاف الفقهاء في المراد من صلاة العصر على عشرين قولاً<sup>(٤)</sup> أهمها هي:

**القول الاول:** انها صلاة العصر روي ذلك عن علي و ابي ايوب الانصاري وابن مسعود و ابي هريرة و ابي سعيد وابن عمر وابن عباس وعبيدة السلماني والنخعي والحسن وقتادة والضحاك والكلبي ومقاتل وهو مذهب ابي حنيفة واحمد وداود ومعظم الشافعية وابن المنذر وابن حبيب من المالكية وابن العربي وابن عطية<sup>(٥)</sup>.

**القول الثاني:** انها صلاة الصبح روي ذلك عن عمر و ابي مليكة و انس و جابر و ابي العالية وعبيد بن عمير وعطاء وعكرمة ومجاهد والربيع بن انس وهو احد قولي

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ٥/١٣٢، المصاحف ٧٧، ٨٤، ٨٨، معجم القراءات القرآنية ج ١/٣٣٦، اليد البسطى في الصلاة الوسطى ورقة ١، تفسير الطبري ج ٢/٦٧٤ - ٦٧٥، الكشاف ج ١/١٤٦، الدر المنثور ج ٢/١١٣، مصنف ابن ابي شيبة ج ٢/٢٨٧.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) اليد البسطى في الصلاة الوسطى ورقة ١.

(٤) اليد البسطى في الصلاة الوسطى ورقة ١.

(٥) اليد البسطى في الصلاة الوسطى ورقة ١، إرشاد الساري ج ١٠/٧٢، المجموع ج ٣/٤٥، مغني المحتاج ج ١/٢٥٣، تفسير الطبري ج ٢/٦٧٦ - ٦٧٧، روح المعاني ج ٢/٧٥٦، تفسير ابن عطية ٢١٦، أحكام القرآن.

علي ومعاذ وابن عمر وابن عباس والية ذهب مالك والشافعي فيما نص عليه في الام<sup>(١)</sup>.

### الادلة:

استدل اصحاب القول الاول بما روي عن ابي يونس مولى عائشة انه قال امرتني عائشة ان اكتب لها مصحفا الحديث وفيه: فاملت علي (حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى و صلاة العصر وقوموا لله قانتين) قالت عائشة سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup>.

واستدل أصحاب القول الثاني:

١: بقوله تعالى: (وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَاتِنِينَ)<sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة: ان الله سبحانه وتعالى قرن الصلاة الوسطى بالقنوت ولا قنوت الا في الصبح<sup>(٤)</sup>: واستدل ألبهقي على انها الصبح بحديث عائشة المتقدم قال: وفيه دلالة على ان الوسطى غير العصر<sup>(٥)</sup>.

### الترجيح:

مما تقدم يترجح لي القول الاول وذلك لقوة ادلتهم ويضاف اليها الكثير من الاحاديث الصحيحة منها:

<sup>(١)</sup>الموطأ ١٠٥، اليد البسط في الصلاة الوسطى ورقة ١، إرشاد الساري ج ١٠/٧٢، المجموع ج ٣/٤٥، مغني المحتاج ج ١/٢٥٣، تفسير الطبري ج ٢/٦٧٦-٦٧٧، روح المعاني ج ٢/٧٥٦، الأم ج ١٠/٢٣٢.

<sup>(٢)</sup> صحيح مسلم بشرح النووي ج ٥/١٣١-١٣٢، الموطأ ج ١/٣٣٨، ٣٣٩، معجم القراءات القرآنية ج ١/٣٢٩، سنن النسائي ج ١/٢٥٥.

<sup>(٣)</sup> سورة البقرة الآية ٢٣٨

<sup>(٤)</sup> المجموع ٣/٤٥-٤٦.

<sup>(٥)</sup> السنن الكبرى ج ١/٦٧٧، المجموع ج ٣/٣٤٦.

١- ماروي عن علي انه النبي محمد صلى الله عليه وسلم قال يوم الاحزاب(.. ملأ الله قبورهم وبيوتهم نارا كما شغلونا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس)متفق عليه<sup>(١)</sup>.

٢- وفي رواية اخرى ( شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر)<sup>(٢)</sup>

٣- عن ابن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( صلاة الوسطى صلاة العصر)<sup>(٣)</sup>.

وقال الشوكاني بعد استدلاله على انها العصر: وهو المذهب الحق الذي يتعين المصير اليه<sup>(٤)</sup>.

وقال ايضا بعد ان ذكر الاقوال: انه ليس في شيء من حجج هذه الاقوال ما يعارض حجج القول الاول(العصر)معارضة يعتد بها في الظاهر<sup>(٥)</sup>.

### المطلب الرابع:الصوم

#### مسألة: قضاء شهر رمضان

(فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)<sup>(٦)</sup>

اختلف علماء القراءة في قراءة هذه الآية:

(١) صحيح البخاري بشرح فتح الباري ج٦/١٢٤، صحيح مسلم بشرح النووي ج٥/١٣٠.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ج٥/١٣٠.

(٣) جامع الترمذي ٥٠.

(٤) نيل الاوطار ج١/٤٣٨.

(٥) نيل الاوطار ج١/٤٤٠.

(٦) سورة البقرة آية(١٨٥).

فجمهور العلماء قراها كما هي مذكورة، أما ماروي عن عائشة رضي الله عنها  
أما قالت ( نزلت فعدة من أيام آخر متتابعات) فسقطت متتابعات وكذلك روي  
عن أبي (١).

ولذلك اختلف الفقهاء في قضاء شهر رمضان هل يجب متتابعاً او انه مخير على  
قولين:

**القول الاول:** التابع مستحب ويجوز تفريقه روي ذلك عن ابن عباس وانس وابي  
هريرة وأبي عبيدة عامر بن الجراح وعمرو بن العاص وعكرمة وقتادة وربيعة  
والاوزاعي وسعيد بن جبيرة وابن محيرز وابي قلابة ومجاهد واهل المدينة وعبيد الله  
بن عبد الله بن عتبة والثوري واسحق ورواية عن علي وعروة والحسن البصري  
والنخعي وابن المسيب والشعبي وهو قول جمهور العلماء واليه ذهب ابو حنيفة  
ومالك والشافعي واحمد وزيد بن علي والقاسم والهادي والمؤيد بالله والامامية (٢).

**القول الثاني:** وجوب التابع. روي ذلك عن عائشة وابن عمر ونافع بن جبيرة وابن  
سيرين وهو رواية عن علي وعروة والحسن البصري وابن المسيب والنخعي  
والقاسم والشعبي واليه ذهب الظاهرية قال داود يجب ولا يشترط (٣).

**الادلة:**

(١) سنن الدارقطني ١٩١/٢، السنن الكبرى ج٤/٤٣١، معجم القراءات القرآنية ج١/٢٨٥، الفروع  
ج ٥/٦٢، المغني ج٣/٤٤، تفسير القرطبي ج٢/٢٨٢، أحكام القرآن للحصاص ج ١/٢٥٣  
(٢) المغني ج٣/٤٤ تفسير القرطبي ج٢/٢٥٠، المدونة ج ١/٢١٣ السيل الجراج ج٢/١٢٨، شرائع  
الاسلام ج١/١٥٠، بداية المجتهد ج٢٩٢، أحكام القرآن للحصاص ج١/٢٥٣، الاشراف ج١/٢٠٩،  
مواهب الجليل ج٢/٤٤٨، الروض النضير ج٢/٤٨٦، مصنف ابن أبي شيبة ج٤/٥١-٥٣، ج٥/٤٤،  
تهذيب الاحكام ج٤/٢٧٤.

(٣) المجموع ج٦/٢٦٧، المحلى ج٦/٢٦١، الروض النضير ج٢/٤٦٨.

استدل اصحاب القول الاول بقراءة الجمهور وان الاية جاءت مطلقة وغير مقيدة التابع<sup>(١)</sup>.

قال ابو عبيدة عامر بن الجراح في قضاء شهر رمضان ( ان الله لم يرخص لكم في فطره وهو يريد ان يشق عليكم في قضاائه)<sup>(٢)</sup>.

اما اصحاب القول الثاني فاستدلوا بالقراءة الشاذة المروية عن عائشة وأبي<sup>(٣)</sup>

### الترجيح:

مما تقدم يترجح لي الاخذ بالقول الاول وذلك لصحة القراءة الاولى و لعدم معارضة القراءة الشاذة للقراءة الصحيحة ، يضاف الى ذلك :

ان (عدة) الواردة في قوله تعالى (فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)<sup>(٤)</sup> جاء منكرا غير معين وذلك يقتضي جوازه مفرقا<sup>(٥)</sup>.

وكذلك بقوله تعالى: (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ)<sup>(٦)</sup> . والتيسير لا يكون بالزامه ان يصوم كله دفعة<sup>(٧)</sup>.

(١) المغني ج ٣/٤٤ ، المحلى ج ٦/٢٦١. المغني ج ٣/٤٤ ، الهداية ج ١/١٢٧ ، المحلى ج ٦/٢٦٧ ، الروض النضير ٢/٤٨٦ .

(٢) سنن الدارقطني ج ٢/١٧٢ وفي الهامش اسناده حسن، السنن الكبرى ج ٤/٤٣١ ،

(٣) المغني ج ٣/٤٤ ، المحلى ج ٦/٢٦١

(٤) سورة البقرة آية (١٨٥).

(٥) تفسير ايات الاحكام ٨٢.

(٦) سورة البقرة آية (١٨٥).

(٧) تفسير ايات الاحكام ٨٢.

## المطلب الخامس: الحج

مسألة: ركعتا الطواف (وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنَاً وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ  
إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ) (١)

اختلف علماء القراءة في قراءة ﴿وَاتَّخِذُوا﴾ على قولين:

الاول: (وَاتَّخِذُوا) بكسر الخاء بصيغة الأمر رويت عن اصحاب ابن مسعود وأبي جعفر وابن محيصة وشبل وطلحة والأعمش والحدري وابن وثاب وبها قرأ ابن كثير وابوعمر وعاصم وحمزة والكسائي وهي قراءة الجمهور (٢).

الثاني: ﴿وَاتَّخِذُوا﴾ بفتح الخاء وبها قرأ نافع وابن عامر وشريح والحسن (٣)

لقد كان لاختلاف القراءة احد الاسباب في اختلاف الفقهاء حول صلاة ركعتي الطواف على قولين:

القول الاول: وجوب صلاة ركعتي الطواف واليه ذهب الحنفية وقول للشافعي في القديم والامامية (٤)

القول الثاني: ركعتا الطواف سنة واليه ذهب الحنابلة والمالكية وقول للشافعي

(١) سورة البقرة الآية ١٢٥

(٢) الحجة للقراء السبعة ج ١/٣٧٩، التيسير في القراءات السبع ٧٦، النشر في القراءات العشر ج ٢/٢٢٢، معجم القراءات القرآنية ج ١/١٨٩، البلور الزاهرة ٤٩، التذكرة في القراءات ١٩٤، روح المعاني ج ١/٥٢٣.

(٣) المصادر السابقة، معجم القراءات القرآنية ج ١/١٩٠، تفسير القرطبي ج ٢/١٠١.

(٤) الهداية ج ١/١٤١، بدائع الصنائع ج ٣/١٢٣، المغني ج ٣/١٩١، المجموع ج ٨/٤٦، مغني المحتاج ج ٢/٢٦٩، شرائع الإسلام ج ١/١٧٩، روح المعاني ج ١/٥٢٣، تهذيب الاحكام ج ٥/١٣٧.

وهو الأصح<sup>(١)</sup>.

#### الادلة:

استدل اصحاب القول الاول القائلون بالوجوب بعدة ادلة منها قراءة الجمهور (بالكسر) على جهة الامر والامر يدل على الوجوب<sup>(٢)</sup>.

قال الجصاص: (هو امر ظاهره الايجاب)<sup>(٣)</sup>.

وقال الكاساني: (ومطلق الامر لوجوب العمل)<sup>(٤)</sup>. وقد رد عليه الالوسي بقوله

(ولا يخفى ضعفه لان فيه التقيد بصلاة مخصوصة من غير دليل وقراءته صلى الله

عليه وسلم الآية حين اداء الركعتين لا يقتضي تخصيصه بهما)<sup>(٥)</sup>.

واستدل اصحاب القول الثاني بقراءة الفتح على جهة الخبر، وهو ان الله سبحانه

وتعالى اخبر عنهم بعد ان فعلوه<sup>(٦)</sup>.

#### الترجيح:

بعد ذكر ادلة الفريقين يترجح لي الاخذ بالقول الثاني وذلك لقوة ادلتهم ولما روي

عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم انه قال للاعرابي عندما سأله عن

(١) المجموع ج ٤٨/٦، المغني ج ١٩١/٣، الاشراف ج ٢٢٨/١، مغني المحتاج ج ٢٧٠/٢، مواهب الجليل ج ١١/٣.

(٢) الهداية ج ١٤١/١، الحجة في القراءات السبع ٣٦، بدائع الصنائع ج ١٢٣/٣.

(٣) احكام القرآن ج ٩٠/١.

(٤) بدائع الصنائع ج ١٢٣/٣.

(٥) روح المعاني ج ٥٢٣/١.

(٦) الحجة في القراءات السبع ٣٦.

الاسلام(خمس صلوات في اليوم والليله قال هل علي غيرها قال لا الا ان تطوع...<sup>(١)</sup>).

وكذلك قول الامام مالك( السنة في الطواف ان يتبع كل سبع ركعتين)<sup>(٢)</sup>.

### المطلب السادس: النكاح

مسألة: نكاح المرأة على عمتها او خالتها: (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَّا وَّرَاءَ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>) اختلف علماء القراءة في قراءة هذه الاية على قولين:

القول الأول: وَأُحِلَّ بِبُضْمِ الهمزة وكسر الحاء، فعل مبني للمجهول ردا على (حرمت عليكم) وبها قرا حمزة والكسائي وابو جعفر وخلف وعاصم في رواية حفص<sup>(٤)</sup>.

القول الثاني: وَأُحِلَّ بِالْفَتْحِ ردا على قوله (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) وبها قرأ ابن كثير ونافع وابوعمر ووعاصم وابن عامر<sup>(٥)</sup>.

<sup>(١)</sup> صحيح البخاري بشرح فتح الباري ج ١/١٣٠ - ١٣١، صحيح مسلم بشرح النووي ج ١/١٢٠.

<sup>(٢)</sup> الموطأ بشرح الزرقاني ج ٢/٤٠٧.

<sup>(٣)</sup> سورة النساء آية (٢٤).

<sup>(٤)</sup> النشر في القراءات العشر ج ٢/٢٢٩، الحجة في القراءات السبع ٦١، التيسير في القراءات السبع ٩٥، التذكرة في القراءات ٢٣٥، المستنير في القراءات ج ٢/١٠٢، الحجة للقراء السبعة ج ٢/٧٧، الميسر في القراءات ٨٢، روح المعاني ج ٥/٩.

<sup>(٥)</sup> المصادر السابقة، معجم القراءات القرآنية ج ١/٤٩٩، التذكرة في القراءات ٢٣٥، تفسير الطبري ج ٥/١٦.



وبناء على ذلك فقد اختلف الفقهاء في مسألة الجمع بين المرأة وعمتها او خالتها على قولين:

**القول الاول:** يجوز نكاح المرأة على عمتها او خالتها وبه قال الشيعة والخوارج وعثمان البتي<sup>(١)</sup>.

**القول الثاني:** يحرم نكاح المرأة على عمتها او خالتها وبه قال جمهور اهل السنة والجماعة وهم الحنفية والشافعية والمالكية والحنبلة والزيدية والظاهرية<sup>(٢)</sup>.

قال الترمذي: والعمل على هذا عند عامة اهل العلم لا نعلم بينهم اختلافا<sup>(٣)</sup>. ونقل الاجماع ابن عبد البر ولم يستثن، وابن حزم واستثنى عثمان البتي، والقرطبي والنووي واستثنى طائفة من الخوارج والشيعة<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن المنذر: واجمعوا على ان لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها لا الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى<sup>(٥)</sup>.

وقال الشوكاني: ومثل الروافض والخوارج من فرق الضلال ليسوا ممن ينبغي ان يشتغل بشأنهم ولا بتدوين مقالاتهم الباطلة ولا يقدرح اختلافهم اجماع الامة الاسلامية<sup>(٦)</sup>.

(١) المغني ج٧/٨٨، بدائع الصنائع ج٣/٤٣٠، السيل الجراج ج٢/٢٥٠، تفسير القرطبي ج٥/١٠٧، المختصر النافع ٢٠٢، تهذيب الاحكام ج٧/٣٣٢.

(٢) المصادر السابقة، المحلى ج ٩/٥٢١، الإشراف ج٢/١٠٠، مغني المحتاج ج٤/٣١١، مواهب الجليل ج٣/٤٦٥.

(٣) سنن الترمذي ٢٧٢.

(٤) نيل الاوطار ج٦/٢٤٨، فتح الباري ج ٩/٦٦، المحلى ج ٩/٥٢١، شرح مسلم للنووي ج ٩/١٩٣، تفسير القرطبي ج٥/١٠٧.

(٥) الاجماع ٧٦، المغني ج ٧/٨٨.

(٦) السيل الجراج ج٢/٢٥٢،

وقال القرطبي : ولا يعتد بخلافهم لأنهم مرقوا من الدين وخرجوا منه ولأنهم مخالفون للسنة الثابتة<sup>(١)</sup>.

وقال ابن رشد القرطبي(اتفقوا فيما اعلم على تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وحالتها).<sup>(٢)</sup>

### الادلة:

استدل اصحاب القول الاول بقراءة الفتح ، فقد ذكر الله سبحانه وتعالى المحرمات وذكر فيما حرم الجمع بين الاختين. واحل ما وراء ذلك، والجمع فيما سوى الاختين لم يدخل في التحريم، فكان داخلا في الاحلال<sup>(٣)</sup>.

ولان معناه كتب الله كتابا عليكم واحل لكم ، لان ذلك اقرب الى ذكر الله تعالى<sup>(٤)</sup>.

واستدل اصحاب القول الثاني بقراءة الضم فقد عطفه على قوله (حرمت عليكم)<sup>(٥)</sup>. وجاز له ذلك ، لانه انما يأتي بمحظور بعد مباح، او مباح بعد محظور، واحا بعد حرم احسن واليق بمعنى الكلام<sup>(٦)</sup>. وان قراءة الضم يترتب عليها وجود محرمات اخريات قد بينتها السنة من ذلك حديث ابي هريرة عن النبي (ص) قوله (لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وحالتها)<sup>(٧)</sup>

(١) تفسير القرطبي ج ٥/١٠٧..

(٢) بداية المجتهد ٤٢٦.

(٣) بدائع الصنائع ج ٣/٤٣٠.

(٤) الحجة في القراءات السبع ٦١.

(٥) سورة النساء آية (٢٣).

(٦) الحجة في القراءات السبع ٦١.

(٧) صحيح البخاري بشرح الفتح ج ٩/٦٤، صحيح مسلم بشرح النووي ج ٩/١٩٣.

قال القرطبي (الجمع بين المرأة وعمتها في معنى الجمع بين الاختين لان الخالة في معنى الوالدة والعممة في معنى الوالد)<sup>(١)</sup>.

**الترجيح:**

مما تقدم يترجح لي الاخذ بالقول الثاني وذلك لقوة ادلتهم ولاجماع العلماء كما تقدم ولان قراءة الضم يعضدها حديث ابي هريرة الصحيح المتفق عليه الذي تقدم.

**المطلب السابع: كفارة اليمين**

**مسألة: اشتراط التتابع في كفارة اليمين**

(لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبْتُمْ قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ  
حَلِيمٌ)<sup>(٢)</sup>

قراءة الجمهور المشهورة كما مذكورة في النص، الا ان هناك قراءة شاذة وردت عن ابي وابن مسعود والنخعي ووردت في مصحف الربيع وهي (فصيام ثلاثة ايام متتابعات)<sup>(٣)</sup> وفي قراءة أخرى لابي (فعدة من أيام أخر متتابعات)<sup>(٤)</sup>.

لقد كان لهذه القراءة الشاذة بعض الاثر في اختلاف الفقهاء:

(١) تفسير القرطبي ج ٥/١٠٧.

(٢) سورة المائدة آية (٨٩).

(٣) مصنف ابن أبي شيبة ج ٥/٤٥، المصاحف ٥٣، الهداية ج ٢/٧٤، معجم القراءات القرآنية ١ ج/٣٣٧، مفتاح الوصول، المدونة ٢/١٢٢، روح المعاني ج ٧/٢٢، بداية المجتهد ٣٤١، احكام القرآن

لابن العربي ج ٢/١٦٢

(٤) تفسير الرازي ج ١٢/٦٧.

**القول الاول:** يجب التابع في صيام كفارة اليمين روي ذلك عن عمر وابن عباس ومجاهد وقتادة وطاوس والنخعي والثوري وابي عبيد وعكرمة واليه ذهب الحنفية وظاهر مذهب احمد واختاره المزني ورواية عن الشافعي<sup>(١)</sup>.

**القول الثاني:** مستحب ولا يشترط التابع وان فرق جاز واليه ذهب مالك والشافعي في احد قوليه واحمد في رواية<sup>(٢)</sup>.

### الأدلة:

استدل اصحاب القول الاول بالقراءة الشاذة وقالوا ان كان قرانا فهو حجة ،لانه كلام الله الذي لا ياتيه الباطل وان لم يكن قرانا فهو رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم اذ يحتمل ان يكون سمعاه من النبي صلى الله عليه وسلم فظناه قرانا فثبتت له رتبة الخير<sup>(٣)</sup>. والقراءة الشاذة كخبر الواحد في وجوب العمل<sup>(٤)</sup>. قال الالوسي بعد إن ذكر الحديث (و بمجموع ذلك يثبت اشتراط التابع على اتم وجه<sup>(٥)</sup>).

واستدل اصحاب القول الثاني بقراءة الجمهور المشهورة (فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ) ولم يفرق بين أن تكون متتابعة أو متفرقة<sup>(٦)</sup>. ولان الامر بالصوم ورد مطلقا ولا يجوز تقييده إلا بدليل<sup>(٧)</sup>

(١) الاختيار ج/٤٨/٤، المغني ج ١٠/١٥، المجموع ج ١٩/٢٧٤، الأحكام للامدي ج ١/١٣٨، أحكام القرآن للحصاص ج ٢/٥٧٧، مصنف ابن أبي شيبة ج ٥/٤٤، بداية المجتهد ٣٤٣.

(٢) المغني ج ١٠/١٥، مغني المحتاج ج ٦/٢٠٠، المجموع ج ١٩/٢٧٥، الأحكام للامدي ج ١/١٣٨، أحكام القرآن للحصاص ج ٢/٥٧٧، روح المعاني ج ٧/٢٢٢، المدونة ج ٢/٢٢، بداية المجتهد ٣٤٣  
(٣) المغني ج ١٠/١٥

(٤) مغني المحتاج ج ٦/٢٠٠، المجموع ج ١٩/٢٧٥.

(٥) روح المعاني ج ٧/٢٢٢.

(٦) المغني ج ١٠/١٥، مغني المحتاج ج ٦/٢٠٠.

(٧) المصادر السابقة، المجموع ج ١٩/٢٧٥.

## المطلب الثامن: الدين

مسألة: إبراء المدين

(وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ)<sup>(١)</sup>

اختلف علماء القراءة في قراءة (ذو) على أقوال:

القول الأول: الرفع (ذو) وبها قرأ سيبويه وأبو علي وغيرهما وهي قراءة متواترة وهي قراءة الجمهور<sup>(٢)</sup>. وحكي المهدوي أنها في مصحف عثمان<sup>(٣)</sup>.

القول الثاني: النصب (ذا) وهي مروية عن ابن مسعود وابن عباس وأبي بن كعب وعثمان وهي رواية المعتمر عن حجاج الوراق ووردت في مصحف عثمان وأبي<sup>(٤)</sup>.

القول الثالث: (وان كان معسرا) وهي قراءة الاعمش، وقال ابو عمرو الداني عن احمد بن موسى (وكذلك في مصحف أبي)<sup>(٥)</sup> هذا الاختلاف في القراءة كان له اثره في اختلاف الفقهاء في ابراء المدين على قولين

القول الاول: ذهب جمهور الفقهاء الى ان الحكم عام في كل دين وهو مروى عن ابي هريرة والحسن وعطاء والضحاك والربيع بن خثيم ومجاهد وجماعة من

(١) سورة البقرة آية (٢٨٠).

(٢) النشر في القراءات العشر ج ٢/٢١٦، معجم القراءات القرآنية ج ١/٤٠٧.

(٣) تفسير القرطبي ج ٣/٣٢٨.

(٤) معجم القراءات القرآنية ج ١/٤٠٧، تفسير القرطبي ج ٣/٣٢٨، تفسير الرازي ج ٧/١٠٢، روح

روح المعاني ج ٣/٧٤.

(٥) الكشاف ج ٣/٣٧٤.

المفسرين منهم الطبري وابن كثير والقاسمي وابن عاشور<sup>(١)</sup> وهو قول عامة الفقهاء<sup>(٢)</sup>.

**القول الثاني:** ذهب بعض الفقهاء الى ان المراد هو دين الربا فالحكم خاص به روي ذلك عن ابن عباس والضحاك والسدي والنخعي وشريح<sup>(٨)</sup>.

### الأدلة:

استدل اصحاب القول الاول بقراءة الرفع المتواترة. قال الطبري. بمعنى (وان كان من غرمائكم ذوعسرة)<sup>(٣)</sup>.

واستدل اصحاب القول الثاني بقراءة النصب وقراءة (وان كان معسرا) على تقدير (وان كان هو ذا عسرة)، قال النحاس ومكي والنقاش (وعلى هذا يختص لفظ الآية باهل الربا)<sup>(٤)</sup>.

(١) تفسير الطبري ج ٣/١٣٤، تفسير ابن كثير ج ١/٧٢١، تفسير القاسمي ج ٢/٢٧٥، التحرير والتنوير ج ٢/٥٦٢، احكام القرآن للخصاص ج ١/٣٢٦، تفسير القرطبي ج ٣/٣٢٨.

(٢) تفسير الرازي ج ٧/١٠٢، تفسير القرطبي ج ٣/٣٢٨، احكام القرآن للخصاص ج ١/٣٢٦، التحرير والتنوير ج ٢/٥٦٢.

(٣) معجم القراءات القرآنية ج ١/٤٠٧، تفسير الطبري ج ٣/١٣١، تفسير الرازي ج ٧/١٠٢.

(٤) معجم القراءات القرآنية ج ١/٤٠٧، الكشاف ج ٣/٣٧٤.

## المطلب التاسع: نفقة الحواشي

(وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ)<sup>(١)</sup>

اختلف علماء القراءة في قراءة هذه الآية على قولين:

القول الأول: قراءه الجمهور (وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ)

القول الثاني: (وعلى الوارث ذي الرحم المحرم) وهي مروية عن ابن مسعود وهي قراءة شاذة<sup>(٢)</sup>.

لقد كان لاختلاف علماء القراءة في هذه الآية بعض الاثر في اختلاف الفقهاء في

حكم نفقة الحواشي ( ليسوا من الاصول والفروع ) على اقوال أهمها:

القول الأول: وجوب النفقة على ذوي الأرحام إذا كان بينهم توارث سواء أكان رحماً محرماً كالعم والأخت أو غير محرم كابن العم، أي أن الأساس في النفقة هو الأثر وليس المحرمية وهو مروى عن عمر وابن عباس وزيد وعبدالله بن عتبة بن مسعود وقتيبة والحسن البصري وعطاء والنخعي وقتادة والشعبي ومجاهد وشريح وزيد بن أسلم والضحاك بن مزاحم والثوري واليه ذهب الظاهرية والحنابلة وبه اخذ قانون الأحوال الشخصية العراقي<sup>(٣)</sup>.

القول الثاني: لا تجب النفقة الا اذا كان ذا رحم محرم وبذلك يكون الاساس في النفقة عندهم المحرمية وليس الارث وهو مروى عن حماد وبه اخذ الحنفية<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة البقرة آية (٢٣٣).

(٢) روح المعاني ج ٢/٧٤٦، الهداية ج ٢/٤٧.

(٣) المصدر السابق، المبسوط ج ٥/٢٢٣، المغني ج ٨/١٧١، المحلى ج ١٠/١٠٦، الوجيز في شرح قانون الاحوال الشخصية ج ١/٢٤٨، روح المعاني للالوسي ج ٢/٧٤٦، تفسير الرازي ج ٦/١١٧.

(٤) المحلى ج ١٠/١٠٤-١٠٦، تفسير القرطبي ج ٣/١٤٦، روح المعاني للالوسي ج ٢/٧٤٦، تفسير الرازي ج ٦/١١١.

## الادلة:

استدل اصحاب القول الاول بالقراءة المشهورة. قال الالوسي (وعلى الوارث مثل ذلك) عطف على قوله تعالى (..وعلى المولود له)....ويؤيده أن (ال) كالعوض عن المضاف اليه الضمير ورجوع الضمير لآخر مذكور وهو الاكثر في الاستعمال<sup>(١)</sup>.

واستدل اصحاب القول الثاني بقراءة ابن مسعود الشاذة<sup>(٢)</sup>.

## الترجيح:

مما تقدم يترجح لي الاخذ بالقول الاول وذلك لقراءة الجمهور وانها لا تعارضها القراءة الشاذة .

## المبحث العاشر: الصيد

## مسألة: الصيد بواسطة الحيوانات المعلمة

قال تعالى: (يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ)<sup>(٣)</sup>

اختلف علماء القراءة في (مُكَلِّبِينَ) على قولين:

القول الاول: تشديد لام (مُكَلِّبِينَ) وهي قراءة الجمهور<sup>(٤)</sup>

القول الثاني: تخفيف لام (مُكَلِّبِينَ) وهي قراءة ابن مسعود وابن عباس والحسن وابي زرين عون<sup>(١)</sup>.

(١) روح المعاني ج ٢/٧٤٦.

(٢) الهداية ج ٢/٤٧، المبسوط ج ٥/٢٢٣، روح المعاني ج ٧/٧٤٦، تفسير الرازي ج ٦/١١١.

(٣) سورة المائدة اية (٤) .

(٤) معجم القراءات القرآنية ج ٢/٢٢٨.



لقد كان لاختلاف علماء القراءة بعض الاثر في اختلاف الفقهاء في حكم الاصطياد بالحيوانات المعلمة على اقوال اهمها:

**القول الاول:** لا يجوز الصيد الا بالحيوانات المعلمة فاذا صاده حيوان غير الكلاب ومات قبل ادراك ذبحه حرم اكله . روي هذا عن ابن عمر في رواية ومجاهد والضحاك وبعض التابعين واليه ذهب الشيعة الامامية في رواية عنهم<sup>(٢)</sup>.

قال الواحدي(هذا قول جميع المفسرين إلا ما روي عن ابن عمر والضحاك فهما قالا الجوارح الكلاب دون غيرها)<sup>(٣)</sup>

**القول الثاني:** يجوز الاصطياد بكل ذي ناب من السبع وبكل ذي مخلب من الطيور المعلمة . روي هذا عن ابن عباس وعطاء وعكرمة وسعيد بن خبير والنخعي وقتادة واسحق وفقهاء المدينة السبعة وطاوس والحسن وابي ثور ويحيى بن ابي كثير واليه ذهب مالك وابو حنيفة ومحمد والشافعي واحمد والظاهرية والزيدية وهو مذهب الجمهور<sup>(٤)</sup>.

**القول الثالث:** قالوا ان الجارح يطلق على ذوات الانياب من الكلاب والفهود ونحوها فقط ولا يشمل الطير الجارح لعدم صلاحيته لان يكون الة للاصطياد وهو

(١) المصدر السابق، معجم القراءات القرآنية ج٢/٢٢٦ ، الكشاف ج١/٥٩٥ ، مختصر شواذ القرآن ٣١. روح المعاني ج٥/٣٣١

(٢) المغني ج ٩/٢٩٦ ، تفسير القرطبي ج٦/٦٧ ، الروض النضير ج٣/٢٠٧-٢٠٨ ، شرائع الاسلام ج٢/١٣٥ ، الصيد والتذكية ٢١١. المجموع ج ٩/٦٧ ، تفسير الطبري ج ٦/١١٠ ، سبل السلام ج٤/١٤٠٤.

(٣) المجموع ج٩/٦٨.

(٤) المصدر السابق، المحلى ج٧/٤٧٦، الفروع ج١٠/٤١٦، الاشراف ج٢/٢٥٣ ، تفسير الطبري ج ٦/١٠٨ ، شرائع الاسلام ج٢/١٣٥، الروض النضير ج٣/٢٠٧-٢٠٨، المغني ج٩/٢٦٩، تفسير القرطبي ج٦/٦٧.

رواية ثانية عن ابن عمر واليه ذهب الزيدية في رواية ضعيفة ورواية عن الشيعة الامامية<sup>(١)</sup>.

### الادلة:

استدل اصحاب القول الاول بان لفظ (مكلبين) مأخوذ من الكلب وهي حال من الضمير في

(علمتم) والتخصيص بهذا اللفظ يدل على ان الحكم مخصوص بما اشتق منه لان مكلبين وردت فيها قراءتان التشديد والتخفيف فعلى قراءة التشديد يكون اللفظ مشتقا من (كلب) على وزن (فعل) بتشديد العين، والتخفيف مشتق من (اكلب) على وزن (افعل)، وقد قرر الصرفيون أن (فعل) و (افعل) قد يشتركان في معنى الصيرورة أي صار كذا وكذا، فلما كان لفظ (مكلبين) مشتق منهما على القراءتين فان المعنى يكون: وما علمتم من الجوارح صائرين ذوي كلاب فيكون حل الاصطيد بالكلاب فقط<sup>(٢)</sup>

واستدل أصحاب القول الثاني: بان لفظ (مكلبين) جمع (مكلب) والمكلب في اللغة يطلق على الذي يعلم الكلب الصيد<sup>(٣)</sup>.

ويحتمل انه مشتق من (الكلب) بفتح اللام وهو مصدر بمعنى التكليب، وهو التضرية فيشمل الجوارح كلها... او لان التاديب اكثر ما يكون من الكلاب فاشتق له منه لكثرتة في جنسه، او من الكلب الذي هو بمعنى الضراوة<sup>(٤)</sup>. او لان

(١) الروض النضير ج ٣/١٩٤، المغني ج ٩/٢٩٦، المحلى ج ٧/٤٥٦، شرائع الاسلام ج ٢/١٣٥، الصيد والتذكية ٢١١، روح المعاني ج ٥/٣٣١

(٢) شرح الشافية للرضي ج ١/٨٨، الكشاف ج ١/٥٩٤، روح المعاني ج ٥/٣٣١.

(٣) معجم مقاييس اللغة ج ٥/١٣٣.

(٤) الكشاف ج ١/٥٩٤، سبل السلام ج ٤/١٤٠٣-١٤٠٤.

السبع يسمى كلباً<sup>(١)</sup> ويؤيد ذلك ما روي عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم انه دعى على عتبة بقوله (اللهم سلط عليه كلباً من كلابك)<sup>(٢)</sup> فاكله السبع . قال الشوكاني: فدل كلامه على شمول الآية للكلب وغيره من الجوارح على تقدير الاشتقاقين<sup>(٣)</sup> . وكذلك فان الجوارح تطلق على السباع والطيور الجارحة الكاسب فكل كاسب منها جارحة<sup>(٤)</sup> .

وهذا التعليم كما يقع على الكلاب يقع على غيرها من سباع البهائم والطيور فيكون معنى (مكلمين) معلمين، ولكنه عبر عنه بهذا اللفظ لان أكثر هذا التعليم يكون للكلاب فتكون حينئذ حال مؤكدة لـ(علمتم)<sup>(٥)</sup> .

وقالوا: (الجوارح) تطلق على السباع والطيور والجارحة الكاسب فكل كاسب منها جارحة ، قال الجوهري في الصحاح: الجوارح من السباع والطيور ذوات الصيد<sup>(٦)</sup> . واستدل اصحاب القول الثالث بقوله تعالى (وما علمتم من الجوارح) فظاهر هذا يدل على ان المقصود بالجوارح هو الكلب وما جرى مجراه من ذوات الانبياء<sup>(٧)</sup> .

الترجيح: مما تقدم يترجح لي القول الثاني وذلك لقوة ادلتهم.

(١) سبل السلام ج ٤/٤٠٤، السنن الكبرى ج ٥/٢١١ .

(٢) كتر العمال ج ١٢/٤٣٩، الاستذكار ج ٤/١٥٢، فتح الباري ج ٤/٤١٤ وقال حديث حسن، السنن الكبرى ج ٥/٣٤٦، المستدرک ج ٢/٥٨٨ وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه ، سبل السلام ج ٤/٤٠٤ .

(٣) سبل السلام ج ٤/٤٠٤ .

(٤) المغني ٩/٢٩٦ ، المجموع ٩/٦٧ ، روح المعاني ج ٥/٣٣١ ،

(٥) البحر المحیط ج ٣/٤٢٩ ، الكشف ج ١/٥٩٤ .

(٦) المجموع ج ٩/٦٨ ، الصحاح ج ١/٣٥٨ .

(٧) الروض النضير ج ٣/١٦٤ ، الصيد والتذكية ٢١١-٢١٢ .

## النتائج

- ١- أكد البحث على أن للقراءة أثرا واضحا في اختلاف الفقهاء.
- ٢- أكد البحث على إن المصدر الاول الذي يعتمد عليه الفقهاء جميعا هو القران الكريم وهذا ما اجمع عليه الفقهاء قديما وحديثا.
- ٣- اهمية السنة النبوية وهي المصدر الثاني بعد القران الكريم وهذا لا خلاف فيه بين الفقهاء قديما وحديثا .
- ٤- أكد البحث على ضرورة الاهتمام بالقراءات القرآنية لما لها من اثرواوضح في الحكم الشرعي او الترجيح بين الاقوال المتعددة.
- ٥- ضرورة معرفة القراءات القرآنية لدى الفقيه بالاضافة إلى معرفته بالعلوم الاخرى كعلوم الحديث واللغة والأصول وغيرها من اجل أن يكون حكمه مناسبا.
- ٦- بين البحث انه عند تعارض القراءات وكلها متواترة فانه لا بد من البحث في الادلة المعتمدة الأخرى وذلك للترجيح بين الاقوال المتعارضة.
- ٧- بين البحث إجماع العلماء على الاحتجاج بالقراءة الصحيحة أما القراءة الشاذة فقد ذهب الحنفية والحنابلة الى الاحتجاج بها أما الشافعية والمالكية فذهبوا الى عدم الاحتجاج بها.
- ٨- بين البحث أن القراءة الشاذة تعد كحديث احاد واحاديث الاحاد يجوز الاحتجاج بها عند عدم وجود حديث اصح منها .
- ٩- أكد البحث على جواز الترجيح بالقراءة الشاذة إذا لم يعارضها دليل اقوى منها.

قائمة المصادر

## القران الكريم

- الاتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت ٩١٤هـ)، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه فواز احمد زمري، الناشر دار الكتاب العربي، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م. ١٩٦٧م، القاهرة.
- الاجماع ، ابن المنذر(ت ٣١٨هـ)، تقديم ومراجعة الشيخ عبدالله بن زيد آل محمود، تحقيق ودراسة د فؤاد عبدالمنعم احمد، مطبوعات رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية - قطر، ط ١ ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- الاحكام في اصول الاحكام ، الامدي، سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد (ت ٥٨٣هـ) ضبطه وكتب حواشيه الشيخ إبراهيم العجوز، دار الكتب العلمية، ط ٥، ٢٠٠٥م.
- احكام القران ، ابو بكر احمد بن علي الرازي الجصاص (ت ٣٧٠هـ) ضبط نصه وخرج احاديثه عبدالسلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية
- احكام القرآن ، ابن العربي(ت ٥٤٣هـ)، راجع اصوله وخرج احاديثه وعلق عليه محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- الاختيار لتعليل المختار،عبدالله بن محمود بن مودود الموصللي،دار المعرفة، ط ٣ ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م..
- ارشاد الساري شرح صحيح البخاري،ابو العباس شهاب الدين احمد بن محمد القسطلاني ،دار احياء التراث العربي.
- الإشراف على مسائل الخلاف ، القاضي عبد الوهاب البغدادي (ت ٤٢٢هـ) مطبعة الارادة.

- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الامصار، محمد بن يحيى بن المرتضى (ت ٨٤٠هـ)، ضبط نصه ووثق تخريجاته وعلق عليه د محمد محمد ثامر، دار الكتب العلمية، ط ١ ٤٢٢هـ — ٢٠٠١م. — البحر المحيط، محمد بن يوسف — ابن حبان الاندلسي (ت ٧٥٤هـ) دار الفكر، ط ٢١٣٩٨هـ — ١٩٧٨م.
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين ابو بكر بن مسعود الكاساني (ت ٥٨٧هـ)، تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد معوق — الشيخ عادل احمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية ط ٢ ٤٢٤هـ — ٢٠٠٢م .
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ابو الوليد محمد بن احمد بن رشد القرطبي (ت ٥٩٥هـ) دار ابن حزم ط ١ ٤٢٠هـ — ١٩٩٩م.
- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدرة، عبدالفتاح القاضي، الناشر مكتبة انس بن مالك، ط ١ ٤٢٣هـ — ٢٠٠٢م.
- البرهان في علوم القرآن، الامام بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، دار الفكر ١٤٠٠هـ — ١٩٨٠م.
- البنائة في شرح الهداية، أبو محمد محمود بن احمد العيني، دار الفكر للطباعة والنشر، ط ١ ٤٠٠هـ — ١٩٨٠م.
- تاريخ الرسل والملوك، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، الطبعة الاوربية.
- التذكرة في القراءات، أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غليون (ت ٣٩٩هـ)، حققه وراجعه وعلق عليه د سعيد صالح زعيمه، الناشر دار ابن خلدون ط ١، ٤٢٢هـ — ٢٠٠١م
- تفسير ابن كثير، ابو الفداء اسماعيل بن كثير (٧٧٤هـ) صحح باشراف فضيلة الشيخ خليل الميس، دار القلم، ط ٢.

- تفسير آيات الاحكام، الشيخ محمد علي السائس، تحقيق ناجي ابراهيم سويدان، المكتبة العصرية ، ط ١ ٤٢٣هـ — ٢٠٠٢م.
- تفسير الرازي، فخرالدين محمد بن عمر بن الحسن الرازي(ت٦٠٤هـ)، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه عماد زكي البارودي، قدم له هاني الحاج، المكتبة التوفيقية.
- تفسير القرطبي، ابو عبدالله محمد بن احمد الانصاري القرطبي، ضبط نصه وخرج احاديثه عبدالسلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية.
- تفسير الكشاف عن حقائق الترتيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جارالله محمود ابن عمر الزمخشري(ت٥٣٨هـ) دار الفكر، ط١٣٩٧هـ—١٩٧٧م.
- التيسير في القراءات السبع، ابو عمرو عثمان بن سعيد الداني، عني بتصحيحه اوتوبرتزل، مطبعة الدولة، استانبول ١٩٣٠م، اعادت طبعه بالاوفستيت مكتبة المشي.
- جامع البيان عن تأويل القران، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري(ت٥٠١هـ) ضبط وتعليق محمود شاكر ، دار إحياء التراث العربي، ط ١٤٢١هـ — ٢٠٠١م.
- جامع الترمذي، ابو عيسى محمد بن عيسى بن سورة لترمذي(ت٢٧٩هـ) باشراف ومراجعة الشيخ صالح بن عبدالعزيز بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ، دار السلام للنشر والتوزيع، ط ١ ٤٢٠هـ — ١٩٩٩م

- الحجة في القراءات السبع، ابو عبدالله الحسين بن احمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ) تحقيق احمد المزيدي، قدم له الدكتور فتحي حجازي، دار الكتب العلمية، ط ٢ ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- الحجة للقراء السبع، أبو علي الحسن بن احمد بن عبدالغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية ط ١ ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق عبدالحكيم محمد، المكتبة التوفيقية.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للعلامة ابو الفضل شهاب الدين السيد محمود الالوسي البغدادي (ت ١٢٧٠هـ) دار احياء التراث العربي.
- الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير، الحسين بن احمد بن الحسين بن احمد بن علي بن محمد بن سليمان بن صالح السياغي (ت ١٢٢١هـ).
- سبل السلام محمد بن اسماعيل الامير الصنعاني، حققه ابراهيم عصر، دار الحديث .
- سير اعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٦هـ) قدم له سيد حسين العفاني، خرج احاديثه خيرى سعيد ، المكتبة التوفيقية.
- السيل الحرار المتدفق عن حدائق الازهار، محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠)، خرج احاديثه وحققه وعلق عليه وضبط نصه محمد صبحي بن حسن حلاق، دار ابن كثير ط ٢ ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- شرح شافية ابن الحاجب، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي (ت ٦٨٦هـ) مع شرح شواهدة للعالم الجليل عبدالقادر البغدادي، حققه



- وضبط غريبهما وشرح مبهمهما الاساتذة محمد نور الحسن ومحمد الزفراف  
و محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية.
- شرح صحيح مسلم ، النووي ، ينظر صحيح مسلم.
  - شرح معاني الآثار ، ابو جعفر احمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الازدي، حققه وضبطه محمد زهدي النجار، دار الكتب العلمية ط ٢  
١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
  - الصحاح، اسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق احمد عبدالغفور عطا، دار العلم  
للملايين، ط ٣ ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
  - صحيح البخاري ، البخاري ابو عبدالله محمد بن اسماعيل (ت ٢٥٦هـ -)، قام  
باخراجه وحققه محب الدين الخطيب، قرأه تصحيحا وتحقيقا الشيخ  
عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، المكتبة السلفية، ط ٣ ١٤٠٧هـ .
  - صحيح مسلم بشرح النووي، مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ -)، حقق اصوله  
وخرج احاديثه على الكتب الستة ورقمه الشيخ خليل مأمون شيحا  
دارالمعرفة ، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
  - الصيد والتذكية في الشريعة الاسلامية، عبد الحميد احمد شهاب، دار الرسالة  
، بغداد، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
  - فتاوى اين تيمية، شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس احمد بن الشيخ شهاب  
الدين عبدالحليم مجد الدين عبدالسلام بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ -). اعتنى  
بها وخرج احاديثها عامر الجزائر و انور الباز، مطبعة دار الوفاء، المنصورة،  
القاهرة، ط ٢ ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
  - فتح الباري شرح صحيح البخاري، الامام الحافظ احمد بن علي بن  
حجر العسقلاني (٨٥٢هـ -)

- (ت ٨٥٢هـ)، دار الكتب العلمية، ط ١٠٤١٠هـ — ١٩٨٩م.
- الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد عبدالرحمن البنا، دار إحياء التراث العربي.
  - الفروع، شمس الدين محمد بن مفلح المقدسي (ت ٧٦٣هـ)، تحقيق د. عبدالله عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط ١٤٢٤هـ — ٢٠٠٣م.
  - كتر العمال، المتقي الهندي (ت ٩٥٧هـ)، ضبط وتفسير الشيخ بكري حياتي، تصحيح وفهرسة الشيخ صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ — ١٩٨٩م.
  - المبسوط، شمس الدين السرخسي، دار المعرفة ط ٣١٣٩٨هـ — ١٩٧٨م.
  - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ — ١٩٨٨م.
  - المجموع شرح المهذب، أبو بكر زكريا يحيى الدين بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط ١.
  - محاضرات في علوم القرآن، د. غانم قدوري حمد، ط ١، ١٤٠١هـ — ١٩٨١م، ساعدت جامعة بغداد على طبعه.
  - المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، أبو الفتاح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبدالحليم النجار والدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الاعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة ١٤٢٠هـ — ١٩٩٩م.
  - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبدالحق بن عطية الاندلسي (ت ٥٤٢هـ) دار ابن حزم ' ط ١٤٢٣، ١٤٠٢هـ — ٢٠٠٢م.

- المحلى، ابن حزم ، ابو محمد علي بن احمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦هـ) تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الجيل.
- المختصر النافع، ابو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن الحلبي (ت ٦٧٦هـ) مطبعة النعمان، النجف، ١٣٨٦هـ — ١٩٦٦م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، عني بنشره ج برجستراسر، دار الهجرة
- المستدرك على الصحيحين، الحافظ ابو عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، مع تصحيحات الامام الذهبي، دراسة وتحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، ط ٢ ١٤٢٢هـ — ٢٠٠٢م.
- المستنير في القراءات العشر، أبو طاهر احمد بن علي بن عبيدالله بن عمر بن سوار البغدادي (ت ٤٩٦هـ) تحقيق ودراسة د عمار امين الددو، ط ١، ١٤٢٦هـ — ٢٠٠٥م.
- المصاحف، ابو بكر عبدالله بن ابي داود سليمان بن الاشعث السجستاني (ت ٣١٦هـ) صححه الدكتور اثر جفري ، المطبعة الرحمانية ، ١٣٥٥هـ — ١٩٣٦م.
- مصنف ابن أبي شيبة، الحافظ أبو بكر عبدالله بن محمد بن إبراهيم (ت ٢٣٥هـ) تقديم فضيلة الشيخ د سعد بن عبدالله ال حميد، تحقيق حمد بن عبدالله الجمعة ومحمد بن إبراهيم اللحيان، مكتبة الرشيد ، ط ١ ١٤٢٥هـ — ٢٠٠٤م.
- معجم الدراسات القرآنية، د عبداللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١ ١٤٠٠هـ — ٢٠٠٢م.

- معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات واشهر القراء، د احمد مختار عمر والدكتور عبدالعال سالم مكر، عالم الكتب ط ٣، ١٩٩٧م.
- المعجم الكبير، الطبراني(ت٣٦٠هـ)، تحقيق وتخرير حمدي عبدالمجيد السلفي، دار احياء التراث الاسلامي ، ط٢ ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م.
- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين احمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ—)، اعنتى به د محمد عوض مرعب والانسفة فاطمة محمد اصلان ، دار إحياء التراث العربي، ط١ ١٤٢٢هـ—٢٠٠١م.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والاعصار، شمس الدين محمد بن احمد الذهبي، تحقيق بشار عواد معروف وشعيب الارنؤوط وصالح مهدي عباس ، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١ ١٤٠٤هـ مغني المحتاج إلى شرح الفاظ المنهاج، الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الخطيب الشربيني، المكتبة التوفيقية.
- المغني، ابن قدامة، موفق الدين ابو محمد عبدالله بن احمد بن قدامة (ت٦٦٢هـ) دار الفكر، ط١ ١٤٠٥هـ—١٩٨٥م .
- مفتاح الاصول الى بناء الفروع على الاصول، ابو عبدالله محمد بن احمد المالكي التلمساني (ت٧٧١هـ) حققه وخرج أحاديثه وقدم له عبدالوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية ١٤٠٣هـ—١٩٨٣م .
- مواهب الجليل بشرح مختصر خليل، أبو عبدالله محمد بن عبدالرحمن المعروف بالخطاب (ت٩٥٤هـ)، دار الفكر، ط٢ ١٣٩٨هـ — ١٩٧٨م.
- موسوعة الامام الشافعي (كتاب الام) ابو عبدالله محمد بن ادريس الشافعي (ت٢٠٤هـ) تحقيق علي محمد وعادل احمد، دار احياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ—٢٠٠١م.

- الموطأ ، مالك بن انس، حققه ابو اسامة سليم بن عيد الهلالي، الناشر مكتبة الفرقان، ١٣٢٤هـ — ٢٠٠٣م.
- الميسر في القراءات الاربع عشرة ، محمود فهد خاروق، مراجعة محمد كريم راجح، دار ابن كثير، ط ٣ ١٤٢٢هـ — ٢٠٠١م.
- النشر في القراءات العشر، الحافظ ابو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية.
- نيل الاوطار من احاديث سيد الابرار شرح منتقى الاخيار، محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٥هـ)، تحقيق انور الباز، دار الوفاء، ط ٣ ١٤٢٦هـ — ٢٠٠٥م.
- الهداية شرح بداية المبتدي، برهان الدين ابو الحسن علي بن ابي بكر بن عبد الجليل الرشداني المرغيناني (ت ٥٩٣هـ) الطبعة الاخيرة ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الباي الحلبي واولاده.
- الوجيز في شرح قانون الاحوال الشخصية، د احمد الكيسي، المكتبة القانونية، ط ٢ ٢٠٠٦م.